



قرار اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام

رقم (275) لسنة 1423 م بشأن القواعد الخاصة بالترقية

الاستثنائية لأعضاء هيئة الشرطة

اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام ،

بعد الاطلاع على القانون رقم (10) لسنة 1992 م بشأن إصدار قانون الأمن والشرطة .

وعلى قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل بالترقية 379 لسنة 1982 م بالترقية التشجيعية لرجال الشرطة .

وعلى محضر أجتماع اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام الأول لعام 1423 م .

قررت

مادة (1)

مع مراعاة أحكام المادة (30) من القانون رقم (10) لسنة 1992 م المشار إليه يجوز ترقية عضو هيئة الشرطة بما في ذلك نائب الضابط ترقية إستثنائية دون التقيد بالشروط الواجب توافرها للترقية وذلك في الأحوال التالية :-

1 - القيام بأعمال أو الأدلة بمعلومات تؤدي إلى الكشف عن عمل أو جريمة من شأنه الحق ضرر بأمن الجماهيرية العظمى .
2 - تقديم أبحاث أو المشاركة في نشاطات أو أعمال من شأن أي منها تطوير نظم الادارة أو رفع معدلات الاداء او الإبتكار أو إعلاء سمعة الجماهيرية العظمى دولياً .

3 - القيام بأعمال أو الأدلة بمعلومات تؤدي إلى إنقاذ حياة الغير أو منع خطر محدق كاد أن يحصل ضد أهداف حيوية هامة ومن شأنها إحداث خسائر مادية جسيمة .

4 - القيام بجهد أو عمل يتصف بالشجاعة أو النضجية أو الذكاء الغير عادي لضبط جريمة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الغامضة أو التي كان لها تأثير سئ على الرأي العام .



- 5 - القيام بأعمال تتصف بالأمانة أو التزاهة النادرة أو الحرص الغير عادل على تطبيق القانون وأداء الواجب.
- 6 - المحافظة على الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل المختلفة في حالة جيدة لمدة تزيد عن العمر الافتراضي بما لا يقل عن النصف.

مادة (2)

يشترط لترقية عضو هيئة الشرطة ترقية إستثنائية بالإضافة إلى توافر أحد الحالات الواردة بال المادة السابقة مایلي :-

- 1 - ان يكون قد أمضى في الرتبة نصف المدة المقررة كحد أدنى للترقية على الأقل .
- 2 - الا يرقى ترقية إستثنائية أكثر من مرتين خلال مدة خدمته بالشرطة .

مادة (3)

لفرض تفاصيل أحكام هذا القرار تشكل بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام لجنة تكون برئاسة أحد الضباط برتبة عقيد فما فوق وعضوية ثلاث ضباط من رتبة رائد فما فوق للتحقق من إستيفاء أعضاء هيئة الشرطة المرشحين للترقية الاستثنائية للشروط المقررة وفقاً لأحكام هذا القرار ويصدر بالترقية الاستثنائية قرار من الجهة المختصة بالترقية العادية .

مادة (4)

لا يجوز الجمع بين الترقية الاستثنائية وأية مكافأة تشجيعية تمنع على نفس العمل الذي يقوم به عضو هيئة الشرطة .

مادة (5)

يلغى قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل رقم 793 لسنة 1982 م المشار إليه ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .



مادة (6)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية.

اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام

صدر في : 15 / ذي الحجة / 1403هـ . ر

الموافق : 26 / 5 / 1423م